Oran 2 University Journal مجلة جامعة وهران 2
e-ISSN : 2716-9448 p-ISSN : 2507-7546
Volume 7 Issue 1/ June 2022 pp. 66-73

سبل تعزيز جودة التعليم في الجامعة الجزائرية

ناصري زواوي[1]
[1]جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)

استقبل: 2022/06/12 **قبل:** 2022/06/19 **نشر:** 2022/05/30

ملخص : تحاول هذه الدراسة أن تكتسي أهميتها من أهمية الموضوع الذي لا يزال يعتبر حديث الساعة، بحيث لا تزال الدولة تسعى لتدارك التأخر الذي جعل جامعتنا الوطنية في ذيل التصنيف مقارنة بجامعات أخرى من العالم رغم حجم الإنفاق المادي و الاستثمار البشري الذي سخرته الدولة لهذا الغرض، و رغم أنه قد سبقت هذه الدراسة دراسات أخرى تحاول تسليط الضوء على مواطن الضعف في منظومتنا التعليمية، إلا أن هذه الدراسة تحاول هي أيضا أن تعالج نفس الموضوع لكن انطلاقا من زوايا أخرى ذات أهمية بالغة في نظامنا الجامعي، و بعد استعمال المنهج الوصفي تم توضيح كيف أن الجامعة الجزائرية لا تزال تعاني من عدة مشاكل حقيقية و على رأسها إشكالية الاستثمار الجيد في الرأسمال البشري.

الكلمات المفتاحية: الجامعة؛ الجودة؛ الدولة؛ الطالب؛ المنظومة التعليمية.

Ways to Enhance the Quality of Education at the Algerian University

Abstract: *This study tries to be as important as the subject, the state seeks to remedy the delay that has put our national university at the bottom of the classification compared to other universities of the world, despite the amount of material spending and human investment that the state has harnessed for this purpose, and after the use of the descriptive approach it was explained how the Algerian University still suffers from several real problems, chief among them the problem of good investment in human capital.*

Keywords: University; quality; state; student; educational system.

[1] E-mail : nasrizouaoui@yahoo.fr

تمهيد:

الحديث عن التعليم العالي في الجزائر يجعلنا نتحدث عن التحديات المسمرة التي تواجهه، و التي تعتبر جزءا من التحديات التي يواجهها المجتمع بكل مكوناته المختلفة و قطاعاته، خاصة في ظل التحول الرقمي و التكنولوجي المتسارع، و الذي يقابله أيضا تطور ملاحظ في نسبة النمو الديمغرافي و عدد التلاميذ و طلبة الجامعات، و هو ما جعل مؤسسات التعليم العالي أمام حتمية التعامل مع هذا الكم الهائل من التغير، الذي بات يلح على ضرورة التكيف الفعال و بإعتماد أساليب تسيير فعالة إدارية و بيداغوجية تتناسب و آفاق الجامعة و أهدافها المتنوعة.

و الملاحظ من خلال القراءات الأولية حول هذه الظاهرة أو ما تبثه وسائل الإعلام العالمية حول الموضوع هو أن قضية تحسين جودة أداء الجامعات أصبح قضية عالمية و ليس محلية فقط، أين أصبحت الدول تسعى إلى صناعة جامعات مساهمة في عملية البناء المعرفي الذي يتماشى مع خصوصياتها الثقافية و متطلبات السوق، و بما يتناسب أيضا مع الحركية التي يشهدها العالم، و التي أثرت على نسق العلاقات بمختلف أشكالها (سياسية، اجتماعية، اقتصادية ....)، خاصة في ظل توجه المجتمعات الكبرى من مجتمعات صناعية إلى مجتمعات المعرفة، أين يكون محور الإهتمام هنا هو إعداد الفرد كقوة إستراتيجية مساهمة في عمليات البناء المختلفة.

والحديث هنا يتوجه مباشرة إلى مقدرة تلك الجامعات على تبني أنظمة تعليمية تراعي في جوانبها المختلفة أهمية تقديم خدمات ذات جودة عالية وبكفاءة وفعالية، وذلك لن يتم إلا إذا تم في اعتقادنا تبني فلسفة إدارية حقيقية تراعي المشاركة الجماعية لجميع الفاعلين "أساتذة وإدارة"، وفي إطار روح فريق يسعى للتكيف مع حجم المتغيرات الخارجية وبصورة أكثر مرونة.

وبالتالي فالحديث عن سبل تعزيز جودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية يدفعنا للتنقيب عن مدى ملاءمة النظام التعليمي الذي تبنته سياسات التعليم العالي، وأيضا للبحث عن مواطن القوة والضعف في نظامنا التعليمي لإيجاد بدائل أكثر حيوية وفعالية تسمح بالنهوض بنظامنا التعليمي وفق ما تتطلبه التحديات الداخلية والخارجية المحيطة بمجتمعنا.

وهو ما يجعل دراستنا هذه تحاول أن تنطلق لتحقيق ذلك من خلال تبني السؤال التالي: **كيف يمكن للجامعة الجزائرية أن تضمن الجودة في أدائها في ظل الحركية التي يشهدها المجتمع الجزائري والعالم ككل؟**

- **فرضيات الدراسة:**

الهدف منها هو الإجابة على تساؤل الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها، ولذلك وضعنا الفرضيات التالية:

- كلما كان هناك اهتمام بالمورد البشري كلما تحققت جودة التعليم العالي في بلدنا.
- وفرت الإنفاق المالي والمادي في الوسط الجامعي تؤدي حتما إلى تحقيق الجودة في مخرجات العملية التعليمية.
- كلما كان هناك تنسيق بين أعضاء هيئة التدريس والإدارة كلما كان هناك وضوح في الأهداف التي تسعى الدولة من خلال الجامعة تحقيقها.
- تؤثر نوعية المباني والهياكل والتجهيزات بصفة مباشرة على نوعية التعليم المقدمة.
- كلما اتسمت الخدمات المقدمة بالجودة والنوعية كلما تحقق الرضا لدى الطالب والمجتمع.

- **أهداف الدراسة:** ككل دراسة هناك مجموعة من الغايات التي نحاول تحقيقها، ولعل منها:
  - أن نصل إلى إبراز الدور الذي يلعبه التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس.
  - أن نبين سبل تعزيز جودة التعليم في مؤسساتنا الجامعية.
  - أن نوضح مدى ضرورة توجيه التعليم نحو حاجات المجتمع ومتطلبات العصر.

- أن نبرز مدى أهمية وضوح البرامج والخدمات وتطويرها حتى تستجيب لحاجات المجتمع.

كما نهدف في الأخير من خلال هذه الدراسة إلى توضيح مدى ضرورة أن تكون الخدمات التعليمية المقدمة عامة مناسبة لتوقعات الطلبة وحاجياتهم وحاجات المجتمع لذلك.

1. مفهوم فلسفة الجودة في منظومة التعليم العالي الجزائري :

مفهوم نظام الجودة أو "الجودة" مرتبط أساسا بمخرجات الأداء التعليمي، هذا الأداء الذي لا يمكن الحديث عنه إلا إذا توفرت الأدوات و الوسائل الفعالة التي تسمح بتحقيقه، و قد كثر الحديث مؤخرا على توظيف مصطلح الجودة في الخطابات السياسية و الإقتصادية، و هو الأمر الذي يجعلنا أمام واقع تواجدنا في زمن لا يشبه الزمن الذي مضى، زمن يطلق عليه بعصر الجودة نظير حجم المنافسة التي باتت ترهن مصير مختلف المؤسسات لتحقيق ذاتها، أين باتت الجودة أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها أي مؤسسة لإثبات وجودها في ظل الصراع الدائر بين مختلف القوى العالمية خاصة الإقتصادية منها و الثقافية.

1-1 تعريف جودة التعليم العالي:

محاولة إعطاء تعريف دقيق و شامل عن جودة التعليم العالي لم يكن أبدا سهلا حتى من طرف الأوائل، لكن هذا لا يستثني وجود تعريفات أكاديمية حاولت أن تقرب للقارئ هذا المفهوم و لعل أبرزها تعريف فيصل عبد الله الحاج الذي يقول فيه أن الجودة قد تم تعريفها حسب المعهد الأمريكي للمعايير بأنها جملة السمات و الخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء بإحتياجات معينة" (فيصل عبد الله الحاج و آخرون، 2008، ص09) ، و هناك من يعتقد بأن جودة التعليم هي تحقيق رغبات المستفيدين من مخرجات التعليم (نبيل سعد خليل، 2011، ص26).

كما يعرفها قاموس وبستر Webster 's Third New International Dictionary بأنها درجة الامتياز أو التفوق التي يمتلكها شيء ما أو منتج ما، كما أنها قد تعنى درجة المطابقة مع المعايير الموضوعة (Webster's, 1976, P.1858) .

تعاريف عدة نستطيع توظيفها في هذا السياق لكنها قد تختلف من جهة لأخرى، إلا أنها تلتقي في أغلبها في كون أن الجودة هي التميز و الإبداع في مختلف عمليات التعليم، و التي تنتهي بتوافق عملاء الجودة في التعليم العالي (الأطراف المشاركة من إدارة، أساتذة، طلبة و مجتمع)، بحيث تعني جودة التعليم العالي أيضا رضا أطراف العملية التعليمية والأهداف الموضوعة كاملة في ضوء مجموعة من المؤشرات والمعايير التي توضع لها (أحمد إبراهيم أحمد، 2002، 364). بحيث يصبح هناك مؤشر واضح لارتياح في العملية التعليمية حتى تتجاوز الفلسفة المادية (إرضاء حاجات إستهلاكية) نحو تحقيق الفلسفة المعرفية الأخلاقية (بناء المعرفة).

و لضمان جودة مثالية و أداء أحسن لمؤسسات التعليم العالي يجب الإلتزام بتجسيد المعايير المتفق عليها غالبا، و على رأسها:

- وجود نظام تعليمي متطور كشرط للتنمية.
- توجيه التعليم نحو حاجات المجتمع و متطلبات العصر.
- وضوح البرامج و الخدمات و تطويرها حتى تستجيب لحاجات المجتمع.
- إعطاء خدمات تعليمية مناسبة لتوقعات الطلبة و حاجياتهم.
- ضمان جودة المدخلات و مختلف العمليات التي تؤدي إلى أفضل المخرجات التعليمية.

- التكوين الفعال الذي يؤدي إلى التحكم في العملية التعليمية.
- جودة المناهج التعليمية.
- جودة القيادات الإدارية.
- جودة الإنفاق على العملية التعليمية بصفة عامة.

2-1 أهمية تطبيق فلسفة الجودة في نظام التعليم الجامعي:

توظيف سياسة أو فلسفة "الجودة" لم تعد قضية "أخذ" أو "ترك" مطروحة على مستوى أعلى هرم اتخاذ القرار في البلد، لأنه إذا كان الهدف من توظيف الجامعة لعنصر "الجودة" هو استجابة لحاجيات العصر و متطلباته التي فرضت على القائمين التكيف مع ما يمليه التغير الإجتماعي الذي بدأ يطالب بتحسين المخرجات التعليمية حتى تتماشى مع ما يجري على الصعيدين الإجتماعي و الإقتصادي بما يضمن النهوض بالمجتمع نحو الأفضل، و ذلك لن يتحقق هكذا إلا إذا توفر نظامنا التعليمي الجامعي على مجموعة من العناصر نذكر منها (قاصدي فايزة، 2017، ص180):

1- توسيع أفق القيادة الإدارية العليا: حتى تكون هناك حرية ومرونة في أشكال اتخاذ القرار والتخطيط والتسيير.
2- المحافظة على حيوية وسمعة المؤسسة التعليمية: وذلك من خلال تكيف الجامعة مع المتطلبات التي تمليها البيئة الخارجية.
3- تقوية مركز المنافسة للمؤسسة التعليمية: حتى ترقى الخدمات المقدمة لثقة العملاء.
4- تبني المشاركة الجماعية: وذلك بتفعيل روح فريق العمل حتى يشارك الجميع في الأداء.
5- تحسين رضا الطلاب: وذلك من خلال مستوى الخدمات المقدمة لهم.
6- تحقيق رضا أعضاء هيئة التدريس والإداريين: من خلال تطوير قدراتهم بشكل دوري منظم.
7- تحقيق متطلبات سوق العمل: وذلك بتوفير كل ما يحتاجه سوق العمل من إطارات وكوادر لتسيير وشغل المهام الموكلة إليهم.
8- تعظيم دور الجامعة: وذلك من خلال مساهمتها في تطوير المجتمع المحيط بها.
9- تحسين جودة خريجي الجامعات: وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على تلك الكفاءات.
10- إبراز العمل الجماعي: ويتوجه الحديث هنا إلى ضرورة صناعة روح الفريق بهدف الشعور بالواجب الجماعي والمسؤولية اتجاه العملية التعليمية.

إن تطبيق فلسفة الجودة في الوسط الجامعي يسمح بشكل عاجل ومستمر بتطوير رسالة الجامعة، بحيث كلما طبقت معايير ضمان الجودة كلما اتجهت الجامعة وبشكل تلقائي نحو مراجعة وتحسين رسالتها وفق ما يجري على الصعيد الخارجي الذي يتأثر بشكل مباشر بكل أشكال التغير والتطور الذي تمليه العولمة وتمليه أيضا وبشكل مباشر اقتصاديات المعرفة، وهو ما يدفع بالمؤسسة الجامعية لأن تبقى في تأهب لمواكبة كل أشكال التطور الذي يحدث في البيئة الخارجية.

وهنا يمكن الحديث عن عنصر آخر يمكن للجامعة تحقيقه وهو العمل على تحقيق دور مجتمعي وإنساني في المجتمع، لأن المدخلات بالنسبة للجامعة هي نفسها المخرجات وهم الطلبة "أفراد وجماعات"، بحيث يصبح لهم دور في المجتمع ووظيفة على قدر التكوين الذي عملت الجامعة على تلقينه لهم.

إن من أهداف تطبيق فلسفة الجودة في التعليم العالي هو السماح بعقلنة الإستثمار في المورد المادي للقضاء على الاستنزاف العشوائي له، و الإستثمار الأمثل للمورد البشري حتى لا يكون هناك تضييع و هدر للطاقة البشرية الموجودة بداخل المؤسسة الجامعية، و التي أحيانا تجد نفسها مجبرة إلى طلب تسخير خبراتها في جامعات من دول أخرى، و قد لا تكفي هنا مسألة تطوير الكفاءة المهنية للموظفين الإداريين و الأساتذة فقط، بل يجب أن يصاحب تلك العملية الإحساس بالانتماء للوسط الجامعي من طرف هؤلاء، و حين يتحقق ذلك يمكن الحديث بعدها عن كيفية تدريب المورد البشري

و تأهيله و ترقيته و تكوينه وفق ما تقتضيه آليات التدريس الحديثة بالنسبة للأساتذة، أو وفق ما تتطلبه الإدارة من مهارات قيادية لتحقيق الأهداف التي تم تسطيرها.

2- ركائز نظام الجودة في التعليم العالي الجزائري:

محاولة تطبيق وتجسيد نظام الجودة في الوسط الجامعي يتطلب توفر مجموعة من العناصر التي تتفاعل فيما بينها لبلورة هذا النظام، أي أنه يجب على القائمين إعطاء أهمية بالغة لهذه العناصر حتى تتحقق في جو من التكامل والانسجام فيما بينها، إذ لا يجب إلغاء عنصر أو تقديمه عن الآخر، فجميع العناصر تستلزم الإهتمام بها وفق الاستراتيجيات والخطط التي تم تحديدها مسبقا، ومن بين هذه العناصر:

2-1 جودة أعضاء هيئة التدريس: و القصد هنا هو التأهيل العلمي لهؤلاء الفاعلين، و هو الأمر الذي يسهم حقا في إثراء العملية وفق الفلسفة العلمية والتربوية التي يرسمها المجتمع **(سلمان زيدان و آخرون، 2009، ص132)** ، و نجد أن عضو هيئة التدريس يحتل مركزا مؤثرا و بالغا نظير دوره في إنجاح الفعل التعليمي،إذ أن نجاح البرامج التعليمية و فعاليتها لا يتم إلا إذا قام بتنفيذها أساتذة مؤهلون تأهيلا علميا مناسبا لذلك.

و هناك مجموعة من السمات التي يجب أن تتوفر في عضو هيئة التدريس "الأستاذ" تطرق إليها بعض الباحثين، و لعل أبرزها:**(يوسف حجيم الطائي و آخرون، 2008، ص132)**:

- السمات الشخصية: و منها المرونة في التفكير، الثقة في النفس، القدرة على تفهم الآخرين، امتلاك مهارات الاتصال الفعال و التواصل مع الآخرين.
- الكفاءة المهنية: و تتجلى خاصة في دعمه للطلبة و وقوفه معهم لتلبية حاجياتهم.
- الخبرات الموقفية: و هي خبرات ناجمة عن طول فترة التدريس تسمح له بالتحكم في مجال تخصصه، كما تسمح له بتوظيف تلك المهارة و الخبرة في التفاعل مع الطلبة.
- الكفاءة العلمية: و يظهر دورها خاصة في تلبية حاجيات الطلبة العلمية المختلفة.
- الكفاءة التربوية: و تتمثل أساسا في تحكم الأستاذ بالمناهج التعليمية و الطرق التربوية.

2-2 جودة الطالب: الطالب بإعتباره محور العملية التعليمية يقودنا إلى الحديث عن مجموعة من المبادئ الواجب توفرها فيه حتى يصبح فاعلا قادرا على التفاعل مع بقية الفاعلين في الوسط الجامعي، و من أهم هذه المبادئ نجد حسب ما أشار إليه بعض الباحثين **(يوسف حجيم الطائي و آخرون، 2008، ص.ص 275-276)**:

1- ضرورة أن يتمتع الطالب بحس التعلم، من خلال استعداده لتقبل المعلومات و الإنتباه للأستاذ أثناء سير الحصة.
2- التفاعل مع الأستاذ و مع الطلبة لإثراء الحصة.
3- أن يكون الطالب على استعداد كامل لتقييم نفسه و لو ذاتيا من خلال مراجعة كل ما تحصل عليه من مدخلات.
4- الإتصال الدائم بالمكتبة لتعزيز الدافعية للتعلم.

2-3 جودة البرامج التعليمية: وذلك حتى يمكنها أن تتماشى و حجم التحديات التي تعرفها البيئة الخارجية، و بالتالي على هذه البرامج أن تتميز بالفعالية و المرونة و العمق، و أن تسعى في مجملها لتكوين مواطن ناجح على الصعيدين المعرفي و الأخلاقي.

2-4 جودة أساليب التدريس: و القصد هنا الإبتعاد عن الطرق التقليدية في التلقين، و محاولة ربط الطالب بالواقع الذي يعيشه من خلال تقريب البرامج التعليمية من الميدان، و ذلك بهدف الوصول إلى تلقين من خلال الربط بالواقع.

2-5 جودة الهياكل والتجهيزات: المقصود بالهيكل هنا هو المبنى الذي يعتبر أساس العملية التعليمية، بحيث كلما اتسم المبنى بالإرياحية كلما انعكس ذلك على نوعية التعليم المقدمة، فجودة قاعات التدريس مع توفر النوعية الجيدة للطاولات و الكراسي، و وفرة الكتب في مكتبة كبيرة، و توفر التدفئة و التهوية الإضاءة كلها ضروريات تؤدي إلى التأثير المباشر على الخدمات المقدمة داخل مبنى الجامعة، و بالضبط على العلاقة القائمة بين محور العملية التعليمية "الأستاذ و الطالب"

2-6 جودة الأدوات المستخدمة: و لعل أبرز الأدوات التي يمكن الحديث عنها في هذا الشق هي التكنولوجيات الحديثة التي تؤدي إلى تطوير مختلف الخدمات بما فيها المقدمة في مخابر البحث، بحيث تساهم تلك التكنولوجيات و الأجهزة الحديثة في ربط الإدارة بهيئة التدريس، مما يؤدي إلى تدوير المعلومة و التحكم فيها.

2-7 جودة العملية الإدارية: و الحديث هنا يكون عن مدى تحكم الإدارة في مختلف عمليات القيادة و الرقابة، و التي تؤدي إلى تطوير أساليب التخطيط و التنظيم و المتابعة و التنبؤ و الإستشراف، و التي تسمح كلها بالتحكم الجيد و الإستخدام الأمثل للقوى المادية و العاملة بالمؤسسة.

2-8 جودة القوانين: بحيث كلما اتسمت القوانين المعمول بها بالفعالية كلما حققت أهدافها بدقة، و يظهر ذلك جليا في تحكم الإدارة و ضبطها للعملية التعليمية، و يجب على هذه القوانين أن تكون أكثر ملاءمة للعملية التعليمية و قريبة من الزمن الذي تحدث فيه، بمعنى أن تأخذ هذه القوانين في مجملها ما يحدث على الصعيد السياسي و الإقتصادي و الثقافي و الإجتماعي حتى لا تكون محل رفض من الفاعلين في الوسط الجامعي، و يشير إليها بعض الباحثين باللوائح و التي ينبغي عليها أن تكون واضحة ومحددة ومرنة (**العطار إبراهيم يوسف، 2006، ص84**).

2-9 جودة الإنفاق العلمي والدعم المالي: بحيث تؤدي وفرت الموارد المالية والمادية إلى مقدرة المؤسسة الجامعية على تنفيذ رسالتها وتحقيق أهدافها بكل سهولة، ونظرا لأهمية هذه العملية وتأثيرها المباشر على مخرجات العملية التعليمية فقد اعتمدت الجزائر على شن إصلاحات مادية هادفة إلى جعل الجامعة قادرة على مواكبة التغيرات التي تحدث على المستويين الوطني "سوق العمل" والدولي "نقل التجارب والخبرات والمعرفة"، وقد سهرت اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان جودة التعليم على ذلك.

وقد تكون هناك عناصر أخرى يمكن إدراجها هي أيضا كركائز تساهم في صناعة الجودة في مؤسساتنا الجامعية، لم نغفلها لكن حاولنا ذكر الأهم منها في هذه الورقة البحثية.

3- الإجراء اللازم لتحقيق الجودة:

هناك مجموعة من الإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق جودة التعليم على مستوى الجامعة الجزائرية، إلا أننا أردنا في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على عنصر واحد منها نظير أهميته البالغة و هو:

التقويم الذاتي: و هو تقويم يشارك فيه كل من الأساتذة، الإدارة و الطلبة، أين يكون الهدف من وراءه هو (**الترتوري محمد عوض، 2006، ص 95**):

2 دراسة مدى ملاءمة مخرجات التعلم المستهدفة و مجموعة المستويات.

3 فعالية الخطة الدراسية مقارنة بمخرجات التعلم المستهدفة.

4 فعالية التقويم في بيان وقياس تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة.

5 ما يحققه الطالب من مخرجات التعلم المستهدفة/المعايير.

6 جودة الفرص التعليمية.

و يسعى هذا النوع من التقويم إلى صناعة صورة ناقدة للذات، بحيث تسمح هذه العملية من الوقوف على مواطن القوة و الضعف في العملية التعليمية، و ذلك بهدف الحفاظ على ما هو جيد من ممارسات في مقابل تحسين ما يمكن تحسينه من طرق و آليات عمل، و هو ما تفتقر إليه أغلب مؤسساتنا الجامعية.

الخلاصة:

مسألة تحقيق الجودة في نظام التعليم العالي الجزائري تنعكس بشكل مباشر و واضح على مختلف مناحي الحياة التي يعرفها المجتمع خاصة سياسيا و اقتصاديا و علميا، و هو ما يؤسس لمجابهة مختلف التحديات الخارجية التي أنتجتها العولمة، و تحقيق تلك الجودة يظهر بشكل مباشر من حيث نوعية المخرجات التي تساهم بدورها الواضح في تزويد المجتمع بالأفراد القادرين على خدمته بمهارة عالية و دراية فنية كبيرة، بل تتعدى ذلك إلى صناعة أفراد يتنبؤون بمستقبل المجتمع فنجدهم يحسون فن التخطيط لتجاوز مختلف العقبات، و ذلك بهدف إنقاذ المجتمع من الوقوع فيها.

لقد اهتمت الحكومة مثلها مثل باقي دول العالم بمسألة جودة التعليم العالي مسخرة لذلك ميزانية مادية ضخمة تسمح لها من ملامسة نهضة المجتمع و التأسيس للدولة الفاعلة في الوطن العربي، فوضعت الآليات التي تمكنها من ربط الجامعة الجزائرية بما يحدث من تغيرات في العالم، مركزة على بناء الفرد "المواطن" الذي يحاول العالم أن يضمه إليه بإسم العولمة و بإسم اقتصادات المعرفة، و لتحقيق ذلك وجدت الجامعة نفسها مجبرة مثلها مثل باقي جامعات العالم على الإهتمام بالدور الذي تلعبه و الرسالة التي تحملها في إطار التحديات المختلفة التي يشهدها العالم، فعملت بذلك على جعل أهدافها أكثر مرونة و وضوح.

و لتحقيق ذلك و قصد التحكم في نوعية المخرجات، فقد عنونت مؤسساتنا الجامعية اهتماماتها تحت إطار ثلاث مدخلات أساسية و هي:

1- رسالة الجامعة "مصادر التعلم": و ذلك من خلال إعادة بناء المناهج التعليمية وفق ما تقتضيه الساعة و ما يقتضيه سوق العمل.
2- فريق التكوين: أين أصبح من الضروري إعادة النظر في طرق التعليم و التلقين لإنتاج الطالب الفاعل في مجتمعه.
3- الطالب: و ذلك بتفجير قدراته و مرافقته و خلق الجو المناسب الذي يسمح له بتوجيه مؤهلاته نحو خدمة أهداف المؤسسة الجامعية و الرسالة التي جاءت لأجلها.

تحاول المؤسسة الجامعية الوطنية في إطار تبني معايير الجودة و لو نظريا أن تواكب التحديات و التغيرات التي باتت تؤثر و بشكل مباشر على المجتمعات، و ذلك بهدف إنتاج كفاءات تحمل نفس المعايير العالمية و تكون على مقدرة لمجابهة متطلبات سوق العمل الوطني أو حتى العالمي، إلا أن محاولات الجامعة الجزائرية لا تزال محاولات محتشمة نتيجة مواصلة العديد من جامعاتنا الإعتماد على أساليب التسيير التقليدية، التي نتج عنها جمود واضح في طرق التعليم و الإعتماد على لغة الأرقام بدل الواقع، و التقشف في التوظيف من خلال الإعتماد المبالغ فيه على الأساتذة المؤقتين، و الإعتماد على مخابر لا يزال نشاطها ضعيفا جدا بسبب شح التمويل، و إعداد طلبة "كوادر" بحجم أكبر من سوق العمل مما نتج عنه اتساع في رقعة البطالة التي مست حتى الدكاترة، كل ذلك في مقابل الإكتظاظ و قلة الإنفاق على المباني الجامعية.

وعليه فإن مسألة وضع نظام لضمان تحقيق جودة التعليم العالي تتطلب أولا وأخيرا إرادة سياسية ورؤية استشرافية تأخذ بعين الإعتبار حقيقة العلاقة التي تربط المجتمع بالجامعة والجامعة بالمجتمع.

- المراجع:

- أحمد إبراهيم أحمد، 2002، الإدارة التعليمية بين النظرية والتطبيق، دار المعارف الحديثة، الإسكندرية، مصر.
- الترتوري محمد عوض، جويحات اغادير عرفات، 2006، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- العطار إبراهيم يوسف جبريل، 2006، واقع إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية وسبل تطويره من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية بجامعات قطاع غزة، رسالة ماجستير في التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- سلمان زيدان، 2009، إدارة الجودة الشاملة الفلسفة ومدخل العمل، دار المناهج، عمان، الأردن.
- فيصل عبد الله الحاج و آخرون، 2008، دليل ضمان الجودة و الإعتماد للجامعات العربية، أمانة الإتحاد، الأردن.
- قاصدي فايزة، 2017، مفهوم الجودة في التعليم العالي، مجلة جيل العلوم الإنسانية و الإجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان.
- نبيل سعد خليل، 2011، إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية، دار الفجر، القاهرة، مصر.
- يوسف حجيم الطائي وآخرون، 2008، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.
- Noah Webster,1976, Webster 's Third New International Dictionary, G. & C. Merriam Co, Massachusetts, USA .